واقع التغيرات الاجتماعية
في الأسر الريفية الجزائرية المهاجرة

أ/ رشيد بومعالي

تمهيـــــد:

إن التغير في بناء ونمط الأسرة يعد من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي باعتبار الأسرة هي مركز العلاقات الاجتماعية ومكان التربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع. لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة أهمها: التصنيع والتحديث والتحضر. كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين التربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن. صاحبها عدة عمليات من أهمها عمليات التحضر، الحراك الجغرافي، الحراك الاجتماعي، توفر العمل المأجور في القطاعين العام والخاص... وغيرها من التغيرات التي كان لها الأثر على نمط الأسرة وبنيانها ووظائفها. يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية والقيمية، وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الثقافية الجديدة. كل هذه المؤشرات أدت بنا إلى تسليط الضوء على الأسرة باعتبارها الممثل الوحيد للتغيرات الحاصلة في المجتمع، ومعرفة أهم التغيرات في البنية الاجتماعية من خلال الأسرة، من أجل إيضاح التغير في الأدوار والمكانات داخل الأسرة في حد ذاتها. ونركز أساسا على المرأة داخلها. بالإضافة إلى ذلك نبرز أهم التغيرات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر، كخوصصة الشركات العمومية باعتبارها مرحلة من مراحل التغير الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي ساهمت بقسط كبير في هذه التغيرات.

1 – الأسرة ومحددات التغير:

الأسـرة:

إن الأسرة هي المجموعة المنزلية وهي تتقاطع فيها عدة معان لتحديدها. فبالإضافة إلى المجالات الداخلية المنزلية فهي تشكل كذلك تلك البنية التي تنتظم عبر الزمن، وتتأثر بها

الأجيال مع تأثر هذه العلاقات بالتغيرات والتعديلات. فالأسرة هي كيان له علاقة مباشرة ووطيدة بعامل الزمن. فهي تحمل على عاتقها وظيفة تجديد الأجيال. وهي كذلك المجال أو الفضاء الذي يتم فيه نقل الممتلكات والتشبع بالقيم... وهذا ما يعمل على استمرارية هذه المؤسسة وديمومتها. إن الأسرة هي ذلك الفضاء أو المجال الأول للتفاعل الاجتماعي للفرد في تحديد السمات والخصائص الثقافية والاجتماعية. وهي متعددة الوظائف ومتشعبة العلاقات تتمثل في تعلم ولعب واكتساب الأدوار للاندماج والتكيف. إن تحديد الدور والمكانة للفرد من الحتميات التي تفرضها طبيعة العمران والاجتماع الإنساني على النظام الأسري الذي يمثل نسقا متكاملا سواء على المستوى الثقافي أم السلطوي.

إن نظام الأسرة والتي يفرضها التحول العمراني والحضاري إنما هي بنية لا يمكن أن تعمل بمعزل عن المجتمع. قد تحد تكاملها وانسجامها في إطار النسق الاجتماعي المتكون من المدرسة والإعلام والجمعيات والنوادي لمواجهة نسق التغيرات الشاملة، الاقتصادية والسياسية. إن الانتقال من نمط العائلة إلى الأسرة الزواجية أوضح عدم قدرة هذه الأخيرة على القيام بالدور الذي كانت تقوم به العائلة وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب مثل تقليص العلاقة بين الوالدين وأبنائهم بسبب مشاغل الحياة من عمل أو تجارة أو غير ذلك. وبسبب تطلعات الأبناء من جهة ومشاريع الآباء من جهة أخرى.

التغير الأسري:

إن التغير الحاصل في بنية الأسرة الشكلية أي من الأسرة الممتدة أو المركبة إلى الأسرة الزواجية أو النووية، ما هو إلا مظهر من مظاهر التغير الأسري. إن التغير الجوهري الذي يبدو وأنه حدث في المجتمعات الحديثة وأثر على المجتمعات النامية يتطلب إعادة دراسته وكذلك إعدادا وصناعة متأنية للقرار. حيث من الواضح أن الأنماط والوظائف والعلاقات الأسرية قد أصابها كثير من التغير وأنه ظهر أكثر من إطار للصور العائلية وذلك خلافا للأحداث التي تطرأ فجأة ودون مقدمات.

وهناك الكثير من الأبحاث التي رصدت تأثير التحولات الاجتماعية على الأسرة مثل دراسة **مات شيري**، **مولين ما تسمورا**، وهي إحدى الدراسات التي تناولت الأسرة الكوبية. حاولت تلك الدراسات التوصل لأهم التغيرات والتحولات الثقافية والاقتصادية والتي كان لها تأثير كبير على الأسر الكوبية.

إذا كانت بنية الأسرة الحديثة ووظائفها وعلاقات القرابة بها قد تغيرت مع تغير الظروف والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري برمته وهو ما يتماشى مع سياق الحداثة المهتم بطابع التحضر والنمو المتزايد والحراك الاجتماعي السريع إذ أن النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته العائلة في مرحلة معينة من مراحلها الأولى كان مبنيا على النمط الجماعي الموسع والإنتاج الزراعي والحيواني بكل أشكال الحياة البسيطة. "إلا أنه اليوم أخذ خطا آخر يخضع للفردية ويقوم على الإنتاج الصناعي والتجاري بالدرجة الأولى، وإن طبيعة العلاقات الاجتماعية مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور المحدد بالزمان والمكان دون أي اعتبار للجنس والاختلاط أو السلالة أو القرابة وغيرها".

هذه الوضعية الجديدة في النمط الأسري والعلاقات القائمة بين أفرادها ساهمت في إبراز التغيرات العامة للمجتمع الذي كانت تنتجه مجموعة من التحولات.

محددات التغير الأسري:

إن الهجرة الداخلية وظاهرة النزوح الريفي هي في حد ذاتها تغير (حراك جغرافي) لا يكفي وحده في دراسة التغير. إنما نتطرق إلى العوامل التي تندرج ضمنه أي بمعنى أن الأسرة لا تتغير فقط وفق التغير المجالي وإنما لمجموعة من الظروف والتحولات الأخرى التي تؤدي إلى هذا التغير. ونذكر العوامل التالية: التحضر، الاتصال، العامل الاقتصادي.

محدد التطور التكنولوجي:

تحمل ثورة الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة ألوانا من الثقافات لم يعهدها المجتمع الجزائري. فهي لا تساير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية سواء الدينية أم العرفية. وفي المقابل أدت إلى غياب المفاهيم الهامة مثل الانتماء والهوية القومية والالتزام داخل المجتمع. إن هذا الانهيار في المجتمع يصاحبه ذلك التفكك الذي يؤدي إلى اللاتوازن الناتج عن غياب سلطة الضبط القائمة داخل الأسرة.

إن مصادر الثقافة والتنشئة باعتبارها كمؤثرات خارجية على الأسرة عديدة منها الإعلام. وهذا الذي يشير إلى التلفزيون، ونخص بالذكر الهوائيات المقعرة والأنترنت التي انتشرت في فترة ما بعد 1990 بصورة ملحوظة وكبيرة. وهذا ما أثبتته الدراسات الاجتماعية الخاصة بثقافة الصورة. وقد أكدت بعض الدراسات ذلك. فنجد عند "**جوسوميروفيتش**" "أن العناصر

المتشابكة بطبيعتها للمكان قد تمزقت عن طريق وسائل الإعلام الإلكترونية مما ساهم في انخفاض الشعور بالهوية الإقليمية لدى الأفراد وبالتالي للأسر".[1]

المحدد الاقتصادي:

إن العلاقة بين التغير الأسري والتغير الاقتصادي علاقة وثيقة بالإضافة إلى ما يخلفه هذا التغير فيما يخص الخدمات والتسهيلات والمؤسسات الحديثة التي تعمل على التقليل من وظائف الأسرة كدار الحضانة والمربية والمدرسة... إلخ. كل هذه العوامل ناتجة عن التطور الاقتصادي. إن الأسرة من خلال البنية الجديدة لها تعتمد أساسا على العمل المأجور الذي وفره التصنيع والتحديث. تلك الوظيفة الاقتصادية التي كانت تقوم بها الأسرة بامتلاك وسائل الإنتاج وكذا العمل أو الجهد ، ويمثل أفراد العائلة الواحدة الوحدة الإنتاجية. إن هذا الخلل الوظيفي يظهر من خلال مجموعة من الصور الاجتماعية وهي الهجرة من أجل العمل الصناعي والإداري والتجاري وغيرها من الأنشطة في المراكز الحضرية.

إن الارتباط بين التغير الاقتصادي والتغير الأسري نلحظه من خلال التتبع في سيرورة التغير الأسري حيث نجد أنه تلازمت الأسرة الأبوية مع النظام الزراعي في الفترة الأولى وتلازمت الأسرة الزواجية مع التصنيع والعمل المأجور في الفترة الثانية وتلازمت الأسرة كرابطة بمساهمة الزوجين في الاقتصاد الأسري مع تطور القطاع الثالث في الفترة الأخيرة وهكذا يوجد في كل فترة توافق بين نمط اقتصادي سائد ونمط أسري[2].

إن الأسرة تتكيف وفق النمط الاقتصادي العام وهذا نرجعه إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية التي مست الجزائر في مرحلة من بعد 1992 وتتمثل في: خوصصة الشركات العمومية، تسريح العمال...

- المادة 26من الدستور المعدل في 1996 تقضي بحرية التجارة والصناعة. هذه العوامل الثلاثة مشتركة أدت إلى خلق فضاءات جديدة تسعى من خلالها العائلات سواء للوصول إلى "الغنى" أو

---

[1] سامية خضر صالح: استراتيجية مواجهة العنف رؤية نقدية ودراسة تطبيقية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1998، ص 54.

[2] محمد بومخلوف: نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة احصائية و تحليل نظري، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، 2004، ص، 104.

تحسين المعيشة. ونجد ابن خلدون تطرق لذلك حيث يرى أن التحول الذي يصيب نمط المعيشة وانتقالها من حالة الاعتماد على الضروريات إلى الاعتماد على الكماليات.

إذن فالدخول في هذه السيرورة يصبح حاجة، فالغاية إذن هي الوصول. مما يؤدي إلى الحاجة لتغير الأسرة، من خلال الأدوار والبناء. إن هذا التغير حتمي، ومن ذلك نرى "عمل المرأة". ومن مظاهر التحضر نجد "خروج المرأة للتسوق، والتعليم". هذا ما يحتم وجود استقلالية اقتصادية داخل الأسرة مما ينقص من فعالية الضوابط والقيم الاجتماعية السائدة. هذا ما يقودنا شيئا فشيئا إلى موضوع الحضرية ولكن قبل التطرق لذلك علينا المرور بمكانة المرأة وتغيرها مع التغير الأسري.

2 - مظاهر التغير الأسري:

مكانة المرأة:

إن التغير التدريجي الحاصل للأسرة التقليدية نتيجة للظروف السابقة الذكر وكذا عوامل أخرى تتجلى أيضا من خلال فقدان الأب لجزء من السلطة المطلقة على الأسرة بعدما أصبح هؤلاء يتمتعون بحرية أجرهم، ولا يقتصر هذا على الذكور فقط.

إن النمط المعيشي السائد في الأسرة الريفية هو "الزراعي". ويتطلب هذا النشاط التعاون والانصياع لمسير واحد. وهذا راجع إلى التبعية الاقتصادية للأب أو الأخ الأكبر. إن هذا الانتقال أدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية العائلية ومن الطبيعي أن تحاول تلك العائلة التي تم انتقالها بلورة سلوكها بشكل يساعدها على التكيف مع وضعها الجديد. وبذلك تكون العائلة التقليدية قد فقدت بعضا من وظائفها الرئيسة الاقتصادية منها والاجتماعية. إن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عاملا مهما في تغير البنية العائلية. ويرجع الكثير هذا التغير إلى مجموعة من الدوافع الرئيسة منها غلاء المعيشة ولوازم الحياة الضرورية وكذلك بدافع القهر والإجبار، إذ وجدت بعض الفئات النسوية أنفسهن مضطرات للعمل. إن الدافع الرئيس لعمل المرأة يتمثل في الجانب الروحي، فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجتمع".[3] ونوضح الآن من خلال هذه النتائج تطور عمل المرأة ومدى مشاركتها في سوق العمل.

(3) Vandenelde H: La participation des Femmes algériennes a la vie politique et social ، T2 ، p215

جدول يبين مدى مشاركة المرأة في سوق العمل الجزائري:

السنوات	1977	1980	1983	1985	1989	1994	2004
نسبة المشاركة	1. 85%	2. 96%	3%	4. 7%	5. 2%	13. 9%	15%

إن السائد في سبب منع المرأة بالاحتكاك المباشر بالناس يعود إلى أن مشاركتها في الحياة هو التفتح والمطالبة بالحقوق، وخاصة في أمر زواجها. إن هذا التفتح لا يتناسب مع قيم الأسرة التقليدية. إلا أن العوامل السابقة الذكر المساهمة في التغير ـ الإعلام، التحضر ـ أبرز مجموعة من الأشكال والأنماط الأخرى الجديدة في السلوكات والعادات كل هذا ساعد على انتشار نوع من الوعي أو الإدراك للموقع من طرف المرأة. إن مشاركة المرأة الرجل في تحمل أعباء الحياة والمصاريف الخاصة بالأسرة كان من شأنه أن يرفع من قيمة المرأة وأصبحت تشارك في القرارات وفي تسيير الشؤون المنزلية أي أصبح للمرأة مكانة أكبر وسلطة أكثر داخل أسرتها مقارنة بما كانت عليه في الماضي حيث لم يكن لرأيها أية أهمية بل لا تجرأ حتى على التصريح به أو الاعتراض على موقف أو قرار اتخذه زوجها".[4]

إن التغيرات المادية للنساء سمحت بترسيخ دعائم المطالبة بالمساواة مع الذكور من حيث إن أنصار المساواة بين الجنسين يعتقدون أن الأسرة مدمجة داخل منظومات أشمل للسلطة الاقتصادية والسياسية. ويتضح ذلك من خلال مصالح كل عضو من أعضاء الأسرة. ومعنى ذلك أن الأحوال البنيوية الاجتماعية كالاستقلال الذاتي المتنامي والاستقلال المالي للنساء وكذا إمكانية التعليم والوصول إلى درجات عليا فرض واقعا جديدا خاصة بالنسبة للرجل وهو ضرورة بذل جهد أكثر، وضوحا للعلاقات الحميمية الأسرية، إضافة إلى ذلك انخراط النساء والرجال معا من أجل إيجاد صيغ مشتركة لتحقيق غاياتهم في الحياة المدنية، التي تفرض وجود مشاركة المرأة في الحياة العامة.

[4] عبد المنعم محمد حسن، الأسرة منهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985، ص63.

ومن بين العوامل الأكبر والأكثر تأثيرا في التغير الأسري تغير مكانة المرأة داخل المجتمع ،فهي تعتبر نتيجة وسببا في آن واحد. "إن التغير في القيم والأفكار وانخراط المرأة التدريجي في نمط العيش الجديد هو نمط غير تقليدي عن مشاركتها المتزايدة في الدراسة والعمل".[5]

هناك عامل آخر نستطيع من خلاله إبراز التغير في مكانة المرأة بعيدا عن الجانب الاقتصادي ولو يعتبر هذا الأخير نتيجة له وهو التعليم. لقد أدى التعليم إلى قلب معايير سائدة في المجتمع وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي وله دور في ظهور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية، ومن هذه القيم تعلم الفتاة. فالتعليم أتاح فرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم والعمل في آن واحد. فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة، فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهور قيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة الريفية الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى في المجتمعات، إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير الإقبال الواسع للفتيات على المدارس بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة. فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة إذ انجرت عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية تجاه تعليم أبنائها سواء كانوا ذكورا أم إناثا الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير، إذ مس هذا الانتشار سكان المدن بالدرجة الأولى ليؤثر بدوره على سكان الأرياف المهاجرة إليها. فاطلاع الريفيين على نماذج أخرى من السلوك[6] وطريقة أخرى للعيش والكسب جعلهم يحسون بقيمة العلم، هذا من جهة، كما أن التعليم فتح أبوابا جديدة للكسب والرزق. كما أن تعلم الأبناء اليوم إلى مستوى تعليمي عال يكسب أسرهم مركزا اجتماعيا. فقد أصبحت الأسرة الريفية اليوم تسجل بناتها في المدارس تلقائيا وتشجع على ذلك وهذا بالموازاة مع الاحتكاك مع الثقافات الأخرى سواء الحضارية أم التي تتلقاها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، والتي أدت بالأسر إلى التقليد والمحاكاة، إذ لم تعد الأسرة حاجزا أمام تعلم الفتاة أو العمل خارج البيت.

---

[5] حسين تومي: واقع الطلاق في ولايات الوطن، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004.

[6] محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع القروي، دار الشروق للنشر، الإسكندرية، بدون سنة / ص38.

الحضرية:

إن المجتمع البدوي والريفي في الجزائر، كما في معظم بلدان العالم، في تراجع مستمر، بينما المجتمع الحضري في نمو متزايد بسبب التحضر، حيث بلغت نسبة التحضر في الجزائر 58. 3% عام 1997 بعدما كانت 49. 7% سنة 1987 هذا ما يعني أن السير السريع نحو تعميم نمط المعيشة الحضرية على السكان الجزائريين في غضون عشرية وعشريتين.

إن هذا الانتقال من الريف إلى المراكز الحضرية أعطيناه مصطلح الحضرية، فهي تعني أسلوبا أو نمط حياة يتميز به سكان المدن وتفرضه الطبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية. إن الحضرية هي مظهر من مظاهر التغير الأسري للأسر المهاجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية فالحضرية هي "الحصيلة النهائية لعملية التحضر أي هي تلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتحضر بسبب إقامة الأفراد في المدن بغض النظر عن كيفية الوصول أي ذلك بالميلاد أو بالهجرة".[7]

إن التغير الأسري الحاصل لا نقصد به ذلك التغير الكلي والراديكالي للأسر لأنه بسبب بسيط: التغير الحاصل للأسر الجزائرية عامة سواء ريفية أم حضرية فيما يخص التوسع الإعلامي والتغير البشري في النموذج الأسري حيث "إن التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البنيات الريفية والحضرية على حد سواء ويتجلى ذلك في الاختلافات البسيطة بين البيئتين"[8].

---

[7] محمد بومخلوف: التحضر، دار الامة، الجزائر، 2000، ص28.

[8] محمد بومخلوف نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته، الملتقى الثالث لعلم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004، ص 84

وهذا ما يبينه الجدول:

جدول يبين التوزيع الريفي – الحضري للأسرة الجزائرية:

نمط الأسرة	الحضر	%	الريف		المجموع	
نووية	1900178	70. 9	1244409	71. 3	3144587	71
نووية متسعة	278797	10. 4	163265	9. 4	442062	10
ممتدة	364580	13. 6	250074	14. 3	614654	13. 9
أخرى	137423	5. 1	86793	5	224216	5. 1
المجموع	2680978	100	1744541	100	4425519	100

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصاء 1998 (1)

تعتبر المراكز الحضرية تنظيما مفتوحا يخضع في تسييره إلى قوانين وقواعد تنظيمية. فإن الأفراد والجماعات الاجتماعية المتواجدة فيها ترسم في ضوء ذلك إستراتيجية تحقق من خلالها قدر من المنفعة والتكيف. وإذا عدنا إلى البيئة الحضرية الجزائرية نجدها تتوفر على مجموعة من التناقضات التي تدفع الأسرة إلى التكيف معها، والمتمثلة في عجز الخدمات الحضرية.. نمط السكن الذي لا يتوافق مع الاحتياج وقلته.. هذا ما يبعث إلى خلق فضاءات عمرانية فوضوية جديدة من أجل الإيواء. وغالبا ما يكون في الضواحي على أطراف التجمعات السكنية الجديدة. كل هذه الصعوبات تدفع إلى التمسك بالنسق الاجتماعي الأول الذي تطبع صورته على البناء الاجتماعي للحياة الحضرية. هذا يؤدي بنا إلى وضع فرض جديد وهو أنه ليس هناك فرق أو تباين بين الحياة الريفية والحضرية فيما يخص الذهنيات، فالمجتمع الحضري مازال في حد ذاته يحمل بعض الخصائص المتعلقة بالمجتمع الريفي، فالأسرة الحضرية تجمع بين الأنماط القديمة والجديدة ويبدو هذا من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها الأفراد.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره تتجلى لنا مظاهر التغير الأسري سواء الخاصة بعمل المرأة وكذلك اقتناء مساكن مستقلة للأبناء وبروز حالات دالة على ضعف أواصر الصلة بين أفراد العائلة. كما ظهرت هناك أنواع أخرى من العلاقات مبنية على المساواة والتشاور داخل الأسرة ومع المؤسسات المحيطة. كل هذه الأسباب تستلزم وجوب الدخول فيما سميناه بالحضرية. إذن هناك مجموعة من العناصر والمميزات التي تقبل التغير، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن هناك ما يسمى بالرواسب الريفية أو بقايا العادات والتقاليد الريفية ورسوخها داخل الأسر المهاجرة. ومن هنا نطرح سؤالا: ما هي أهم مظاهر التغير الأسري؟ وما هي العمليات الاجتماعية الثابتة والتي لا تتغير؟